

رقم الوثيقة : AFR 47/004/2003 (وثيقة عامة)

بيان صحفي رقم : 095

22 إبريل/نيسان 2003

رواندا : تصاعد القمع ضد المعارضة السياسية

تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة الرواندية إلى ضمان أمن الأشخاص الواردة أسماؤهم في تقرير اللجنة البرلمانية الصادر في مارس/آذار 2003 والذي يطلب حل الحزب السياسي المعارض المعروف باسم الحركة الديمقراطية الجمهورية.

وفي 15 إبريل/نيسان صوت البرلمان الرواندي على حل الحركة الديمقراطية الجمهورية بعد أن وافق بأغلبية ساحقة على تقرير اللجنة البرلمانية الذي اتهم الحركة المذكورة بنشر أيديولوجية "تقسيمية". وكشفت أسماء سبعة وأربعين شخصاً في التقرير، بينهم وزيران في الحكومة وخمسة نواب في الجمعية الوطنية الانتقالية وثلاثة من كبار ضباط الجيش وأحد السفراء.

وقالت المنظمة إن "عملية التطهير الأخيرة لأعضاء حزب الحركة الديمقراطية الجمهورية وأنصاره المزعومين قبل إجراء الاستفتاء الدستوري المقرر في مايو/أيار، فضلاً عن الانتخابات الرئاسية في أغسطس/آب والانتخابات البرلمانية في أكتوبر/تشرين الأول، تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق الإنسانية لهؤلاء الأفراد".

ويتجاوز تقرير اللجنة البرلمانية مسألة حل حزب المعارضة السياسي الرئيسي في هجومه على الرابطة الرواندية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها - وهي المنظمة غير الحكومية الرائدة المستقلة لحقوق الإنسان في رواندا. وفي جلسة مكتملة النصاب عقدها البرلمان، اتهم نائب رئيس اللجنة البرلمانية الرابطة المذكورة بالحصول على تمويل أجنبي للحركة الديمقراطية الجمهورية. وبالمثل تعرضت وسائل الإعلام للضغط مع اعتقال الصحفيين و/أو إجبارهم على الفرار من البلاد لنشرهم مقالات افتتاحية أو كاريكاتير سياسي ينتقد إجراءات الحكومة الحالية ضد الحركة الديمقراطية الجمهورية.

وبعد مضي تسعة أعوام على الإبادة الجماعية والنزاع المسلح اللذين حدثا في العام 1994، تقترب رواندا من مفترق طرق مع انتهاء الفترة الانتقالية التي حددتها اتفاقيات أروشا. ورغم بشائر البداية الجديدة، إلا أن القيود الحزبية على الحريات السياسية والمدنية تعرقل المصالحة الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية.

ويبدو أن المزاعم التي لا أساس لها من الصحة والتي أطلقت ضد الأشخاص المذكورة أسماؤهم في التقرير تشكل جزءاً من حملة تنظمها الحكومة لقمع المعارضة السياسية. وقد أعدت قوات الأمن الرواندية تقارير حول الاجتماعات السرية

